



بعد استلام بشار الأسد الحكم في سوريا خلفاً لأبيه عام 2000، جلب معه وعوداً بانفراج القبضة الأمنية وإفساح المجال للحريات، وبدأت فعلاً مرحلة من الانفتاح سُمح فيها بظهور بعض المننديبات السياسية ووسائل الإعلام الخاصة، وأطلق عليها لاحقاً اسم "ربيع دمشق".

لكن هذا الربيع لم يدم أكثر من ستة أشهر، فعادت القبضة الأمنية لفرض سلطتها، فيما أصر البعض على متابعة نشاطهم بالرغم من الحظر والتهديد، حتى أعلن عام 2005 عن وثيقة ترسم خطوطاً عريضة لعملية التغيير الديمقراطي، في إطار التوافق بين تيارات وقوى وطنية متنوعة.

ووقع على هذه الوثيقة -التي عُرفت لاحقاً بـ"إعلان دمشق"- عدد من التجمعات والهيئات المعارضة وقوى كردية وأشورية وبعض مؤسسات المجتمع المدني، فضلاً عن مستقلين ومفكرين من أبرزهم: هيثم المالح ورياض سيف وميشيل كيلو وجودت سعيد وسمير النشار، كما أعلنت جماعة الإخوان المسلمين تأييدها الكامل للوثيقة.

لم يتقبل النظام هذه المبادرة، وبدأ حملة من الاعتقالات والاتهامات لأعضائها، وحوكم معظم قياداتها بتهم من قبيل "إضعاف عزيمة الأمة"، كما خرج بعضهم إلى المنفى لتتقسم الأمانة العامة لإعلان دمشق إلى قسمين هما: الداخل والخارج.

ويترأس الأمانة العامة لإعلان دمشق سمير النشار، ويشغل هيئة رئاستها كل من رياض الترك وأمين الشيخ عبيدي وعلي العبد الله. كما يترأس الأمانة العامة في المهجر أنس العبدية وينوب عنه كاميران حاجو وأمين سرها عبد الحميد الأتاسي. أما المجلس الوطني لإعلان دمشق فترأسه فداء الحوراني في سوريا، إلى جانب عبد الرزاق عيد كرئيس لجناحه في المهجر.

وقد أيد إعلان دمشق مطالب الشارع السوري الثائر بالتغيير والديمقراطية، كما شارك في الفعاليات المعارضة وفي تشكيل المجلس الوطني السوري.

المصدر : الجزيرة

---